السياسة الاقتصادية البريطانية تجاه نيجيريا (١٩٠٠-١٩٦٠م)

إعداد

حمدي أحمد حسين محمد

باحث دكتوراه كلية الآداب جامعة أسوان

د/ سعاد دردير عبد الجواد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

كلية الآداب جامعة أسوان

ملخص البحث:

تناول البحث دراسة كيفية الاستعمار البريطاني لنيجيريا حيث كانت في البداية عبارة عن رحلات لاكتشاف الساحل الغربي لنيجيريا والعمل في تجارة الرقيق، وأما عن الدوافع الاقتصادية التي كانت ترغب فيها بريطانيا وهي الحصول على المواد الخام والسيطرة على نيجيريا فضلاً عن تجارة الرقيق ، وخصوصاً الثروات المعدنية والمادة الخام والمناجم المتوافرة في نيجيريا بشكل وافر، فدخلت بريطانيا في صراع كبير مع فرنسا وهولندا والبرتغال، من أجل الحصول على المادة الخام الافريقية، والسيطرة علي نيجيريا، ومناطق افريقية اخري، وقامت بريطانيا باحتلال شمال نيجيريا ثم الجنوب وأحكمت سيطرتها على لاجوس وإنشاء عدد من الشركات لها التي تعمل في نيجيريا وقد عملت نيجيريا على إنفاذ سياستها في نظام الحكم والأداة ، حيث عملت على بريطانيا على تعين حاكما للمحميتين الجنوبية والشمالية ، ثم عينت نائبا لكل مديريه الشمالية والجنوبية وقسم كل مديريه الى عدد من الاقسام ولكل قسم رئيس يشرف على شئونه الخاصة وقد تميزت الإدارة البريطانية بالتغير المستمر في نظام الحكم والإدارة ، وذلك لكيفية السيطرة على البلاد كما أنها عملت على مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية وذلك لتمكن من جمع الضرائب والحصول على المواد الخام ، ومن أجل النفقات المالية المنفقة من قبل السلطات البريطانية في نيجيريا، وبالإضافة على رغبتها في تشييد وصيانة الطرق والمواصلات والاشغال العامة الأخرى، قامت السلطات البريطانية بحث السكان على دفع مساهمات مالية، وتوفير الايدي العاملة اللازمة لذلك، ومن ناحية أخري قامت بتجنيد العديد من الوطنيين بشكل جبري ، وبناء السكك الحديدية والطرق والرصف وغيرها من الاعمال الأخرى، كما أنها نفذت نوع جديد من المعاملات النقدية والضرائب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية – بريطانيا– نيجيريا

Abstract:

The research dealt with the study of how to discover the African continent and establish colonies in it, and the motives and reasons for the colonization of Nigeria. Among the main goals of the modern European discovery movement, which is access to the goods of the East, Nigeria is one of the largest countries in Africa in terms of area. He established commercial relations with it, especially after Europe, led by Britain, began important scouting trips and incursions into the African continent from the beginning of the fifteenth century until the eighteenth century. It is because this measure is for purely commercial reasons. It was not possible to do any trade with Africa before the slave trade was eliminated to make room for normal trade. It took the process of fighting slavery as a means to inspect the ships of other countries and impose their leadership on the seas. The British had contacts on the African continent since the fifteenth century and they worked to establish colonies. This was for many of the reasons and motives that prompted Britain to colonize Nigeria, and one of the main goals of the modern European discoveries was to reach the goods required for Europe, and it worked England set up a group of commercial companies with the aim of controlling the trade movement in the Niger region, such as the trade in gold, perfumes and salt, and the slave trade was abolished and the return to legitimate trade.

Key words: Economic policy - Britain - Nigeria

أولًا: سياسة نظم الحكم والإدارة البريطانية:

كان نظام بريطانيا في حكم مستعمراتها متسمًا بالتغيير، ولم يأخذ طابعًا ثابتًا، وذلك لأن النظام الثابت لا يتمكن في الغالب من النجاح والاستمرار [١].

وهذا هو ما استقر في عقيدة الحكومة البريطانية، وقامت بتنفيذه، وكانت بريطانيا تأخذ جانبًا مغايرًا على كل إقليم أو محمية أو مستعمرة تحت سلطتها، وهي تحكم بحسب كل منطقة، وبحسب تطور الأحداث وما تؤول إليه الأمور فيها، وكانت بريطانيا تعتمد في حكمها على مدي قوة المنظمات والهيئات السياسية والاجتماعية الموجودة في كل إقليم، وتنظر إذا كان هناك أوروبيون في المنطقة أم لا، وبحسب المناخ والموقع وأهميته لكل منطقة.[٢] عينت الحكومة البريطانية في ٣ أكتوبر١٩١٢م لوجارد حاكمًا عامًا للمحميتين الجنوبية والشمالية، ومن ثم عينت معه نائبين أحدهما للمديريات الشمالية والآخر للمديريات الجنوبية[٣].

ويرأس كل مديرية مقيم بريطاني، وهو المسئول أمام النائب عن منطقته التي يحكمها، وتنقسم بالتالي كل مديرية إلى عدد من الأقسام، ولكل قسم رئيس يشرف على شئونه الخاصة ويمارس سلطاته عن طريق الرؤساء والزعماء المحليين، بحيث يقوم بتوجيه الإرشاد والنصح لهم، بالإضافة إلى توضيح أهداف السياسية العامة التي يقرها الحاكم العام، بالإضافة إلى أنه يراقب هؤلاء الوطنيين، ويسجل كافة تحركاتهم ومن ثم يبلغها للمقيم في الحالات اللازمة لذلك، وبسبب أهمية منصب رئيس القسم باعتباره حلقة التواصل والاتصال المباشر بالوطنيين، كان عليه لزامًا طبقًا للتعليمات البريطانية أن يتعلم اللغات المحلية، ولما وجدت الحكومة البريطانية صعوبة في تنفيذ

---

(1) Hugh Edward Egerton, The Origin and Growth of the English Colonies and of Their System of Government,Clarendon Press, 1903, PP. 1-8.

(٢) سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا النائه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص ٣٥-٤٢.

(3) Jonathan Derrick, Africa, Empire and Fleet Street: Albert Cartwright and West Africa Magazine, Oxford University Press, 2018, PP. 114-116.

هذا الأمر، جعلت اللغة الإنجليزية هي لغة التعامل الرسمية في نيجيريا[١] كانت بريطانيا تتبع نظام الحكم غير المباشر في حكم مستعمراتها، وذلك على العكس من فرنسا التي كانت تحكم مستعمراتها حكمًا مباشرًا، فقد اتخذت بريطانيا النظام غير المباشر في نيجيريا وذلك عن طريق تعيين الزعماء المحليين ورؤساء القبائل النيجيرية [٢].

وقد تميزت الإدارة البريطانية بالتغير المستمر في نظام الحكم والإدارة كما تم توضيحه من قبل، وعلى الرغم من أن تلك السياسة كانت متغيرة إلا أنها كانت ملتزمة بنقطتين أساسيتين في الاعتماد عليهما في حكم نيجيريا:

أولاً: الحكم غير المباشر عن طريق الرؤساء المحليين وأجهزة الحكم المحلي في البلاد.

ثانياً: تقسيم نيجيريا إلى وحدات إدارية منفصلة عن بعضها البعض [٣].

طبقت الإدارة البريطانية نظام الحكم غير المباشر في الأقاليم الشرقية والغربية، وكانت سياسة الحكم غير المباشر هي إحدى أدوات الاحتلال البريطاني التي اتبعتها الحكومة البريطانية في حكم نيجيريا لأجل حكم البلاد، من دون أي تكاليف تتحملها الخزانة البريطانية، وذلك عبر منح بعض السلطات لزعماء البلاد المحليين وكسب ولائهم في حكم البلاد بدلاً عنهم. [٤] كان لنظام الحكم غير المباشر غير المباشر طابع خاص، يسمح للموظفين بتقديم الشكاوى، والسماح بمشاركة الحكام المحليين في إدارة شئون البلاد، مع عدم استخدام العنف مع الشعب إلا في الحالات الضرورية [٥].

---

(1) Cecil Rex Niven, How Nigeria Is Governed, Literary Licensing, LLC, 2013, PP. 38-45.

[٢] سعد حمد جمعة القطعاني، حركة التحرر في نيجيريا ضد الاستعمار البريطاني ١٩١٤-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، ٢٠١٣م، ص ٤٧.

(3) Arthur Norton Cook, British Enterprise in Nigeria, Routledge, 2019, PP. 1-5, 17-21, 51-52.

[٤] آمنة سعدون عباس البوناشي، التطورات الداخلية في نيجيريا ١٩٧٩-١٩٩٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، بغداد، ٢٠١٧م ص ص ١٧-١٨.

[٥] محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١م، ص ص ٩٢-٩٣.

على أي حال كان نظام الحكم غير المباشر سائدًا في أغلب المستعمرات البريطانية، حيث أنه كان يعتبر إدارة مرنة للإدارة الاحتلال، ويمكنها في الوقت نفسه من الاستفادة من النظم الأفريقية السابقة، باعتبارها هيئات إدارية لا مركزية، مع إيجاد التوافق بين السياسية البريطانية، ومصالحها من ناحية أخري، على اعتبار أن الرؤساء المحليين والزعماء هم مندوبين عن التاج البريطاني الذي تتمركز فيه السلطة. (١)

وقد لازم مراحل الاحتلال البريطاني تقسيم نيجيريا حتى تم ادماجها في العام ١٩١٤م، إلى وحدة سياسية جديدة وهي المستعمرة والمحمية، إلا أن تلك الوحدة ظلت مقسمة إلى وحدات أصغر اداريًا إلى فترة ما بعد الاستقلال في العام ١٩٦٠م، وقد حرص لوجارد على القيام بعملية الادماج على تقسيم نيجيريا إلى مديريات شمالية وأخري جنوبية إلى جانب المستعمرة في لاجوس. (٢)

وقد حدد لوجارد مبادئ النظام الحاكم في نيجيريا بعدة مبادئ رئيسية:

- ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة أو اعطاء تصريح بحمل السلاح.

- أن تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائي في التشريع.

- يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الارض للأغراض العامة.

- تتولي السلطة البريطانية فرض الضرائب.

---

(١) أحمد طاهر، افريقيا فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ص ١٧٨-١٨٢.

(٢) أحمد صقر سيد نجم، الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩١٤-١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٧٢.

– للحاكم العام الحلق المطلق في التصديق على اختيار خلف الرئيس المحلي المتوفي كما يحق له عزل أي رئيس. [١] استدعي لوجارد كل الرؤساء والزعماء المحليين في نيجيريا وأعطاهم خطابات تثبيتهم في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلطاتهم، وعين لوجارد لدي كل أمير أو زعيم ضابطًا بريطانيًا يختص بالنظر في تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية [٢].

كان في العام ١٩١٨م حوالي ٣٧٥ هيئة للحكم المحلي في نيجيريا، منها ١٥١ هيئة في الشمال و٢٢٤ هيئة في الجنوب، وهي تختلف باختلاف السكان والتقاليد السائدة في كل منطقة، فبعضها يرأسها أمراء والبعض الأخر تابع لرؤساء أو رؤساء عشائر تساعدهم مجالس، وتحت هذا الجهاز الإداري للدولة حوالي ٧٠٠ هيئة محلية تابعه له في البلاد، وكل هذه السلطات المحلية كانت تخضع لإشراف المقيم وتعليماته في كل مديرية [٣] بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانهزام ألمانيا فيها، وضع جزء من الكاميرون تحت الانتداب البريطاني في ٢٠ يوليو ١٩٢٢م، وبعد مرور عامين، أصدرت الحكومة البريطانية قراراً باعتباره جزء من الإدارة الحكومية في نيجيريا، وعلى اثره وزع القسم الشمالي منه إلى ثلاث مديريات، وفيما يخص القسم الجنوبي فقد اعتبر جزء من المديريات الجنوبية.[٤] ظل نظام الحكم غير المباشر هو النظام السائد في نيجريا بشكل عام، إلى ان بدأت معالم الحركة الوطنية ترسم شكل جمعيات طلابية، وتجمعات طبقية مثل الطبقة الوسطي البرجوازية، مناديه بإقامة مجالس حقيقية تمثلهم، وإنهاء التمثيل القبلي غير المباشر، والذي ارتبط

---

[١] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص ٨٦–٨٨؛ وانظر ايضاً، وردة دغيش، المقاومة الوطنية في مواجهة الاستعمار البريطاني في نيجيريا ١٨٦–١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة بسكرة، ٢٠١٥م، ٢٠١٥م، ص ٤٧.

[٢] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المرجع السابق، ص ٨٧.

[3] Margery Perham, The Diaries of Lord Lugard, Vol. 2, Faber and Faber, London, 1959, PP. 40-43.

[4] Monsieur Georges ،Fischer, La Nigeria en marche vers L’indépendance, Annuaire Français droit international, Vol,5, 1959,PP. 206-207.

بالاحتلال.[١] وبناء على الضغط الذي مثلته الحركة الوطنية أصدرت بريطانيا في عام ١٩٤٧م دستوراً جديدً حقق ثلاث أهداف من اهداف الحركة الوطنية وهي:

- المساعدة على وحدة نيجيريا
- ساعد الدستور على مشاركة العناصر الوطنية.
- ضمن الدستور للأفارقة حق المشاركة في مناقشة مشاكلهم الخاصة بهم.
- وطبقاً لهذا الدستور أصبح المجلس التشريعي يضم ٤٤عضواَ غالبيتهم من غير الموظفين [٢] وكانت اهم ظاهرة في هذا الدستور، هي اشراك الاقليم الشمالي في التشريع المركزي، وفي العام نفسه تغير نظام الحكم في نيجيريا، ولم تعد محمية فقد اصبحت تحت الوصاية الانجليزية بموجب عهد من هيئة الامم المتحدة، وهكذا بدأ نيجيريا تقترب من تحقيق استقلالها [٣] ثم في العام ١٩٥١م، صدر دستور جديد في نيجيريا، منحها نظاماً فدرالياً في الحكم، وحولها إلى نظام مجلس للوزراء بدلاً من مجلس تنفيذي، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه بعد صدور هذا الدستور بدأت الصعوبات تواجه الأعضاء في التوافق على الآراء، مما جعلهم يختلفون، فاجتمعوا لدي ممثل الحكومة البريطانية، والذي أصدر بعدها دستور عام ١٩٥٤م، والذي يتكون من ١٢ لغة مختلفة إلى جانب الإنجليزية بسبب تعددية القبائل في نيجيريا، وبهذا الدستور تكون بشكل رسمي اتحاد نيجيريا الفيدرالي، وله حاكم عام واحد، وله عدة نواب في الوحدات، وأصبحت لاجوس العاصمة الفيدرالية الجديدة [٤].

---

[١] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٩م، ص ص ٣٨-٤٠.

[٢] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم، تاريخ شمال وغرب أفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت، ص ص ١٥٤-١٥٨.

[٣] فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، دار المعارف، القاهرة، ١٦٩١م، ص ص ٣٤٣-٣٤٥؛ وانظر ايضاً، احسان حقي، افريقيا الحربة بلاد الامل والرخاء، منشورات المكتبة التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٦٢م، ص ص ١٤٤-١٥٢.

[٤] عبد الله عبد الرازق إبراهيم، نظم الحكم الاستعمارية في غرب افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، العدد الثاني عشر، ١٩٩١م، ص ٩٢-٩٤.

بمقتضي دستور عام ١٩٥٤م، فصلت منطقة الكاميرون الجنوبية عن شرق نيجيريا واعتبرت وحدة قائمة بذاتها في اتحاد نيجيريا إلا أن انضمت إلى جمهورية الكاميرون في الأول من أكتوبر عام ١٩٦١م، وأما عن الكاميرون الشمالي فقد ظل جزءًا من الاقليم الشمالي في اتحاد نيجيريا، حتى عاد إلى الكاميرون في اتحاد فيما بينهما [١].

ثانيًا: السياسة الزراعية:

كانت الأراضي في نيجيريا مملوكة للقبائل بحكم التكوين القبلي، ولم يكن يسمح لأي فرد من غير أبناء القبيلة باستخدام أرضها في الرعي والزراعة، دون الحصول على إذن خاص من زعيم القبيلة، حيث أن الأرض ملك للقبيلة وحق استغلالها مصرح به لجميع افراد القبيلة [٢].

وما ان جاء المستعمر البريطانية إلى نيجيريا، حتى طلب كلاً من الأرض والقوة العاملة اللازمة للعمل فيها، وهذا يعني حصول الرجل الأبيض الأوروبي على هذه الأراضي الزراعية، مما يعني بشكل آخر تدمير النظام القبلي في البلاد [٣].

استلمت الإدارة البريطانية في نيجيريا في ١٩٠٢م ارساليات اضافية من بذور القطن الجديدة من انجلترا، ومن ثم قد تم توزيعها في نيجيريا، كما تم ارسال بعض عينات القطن الاصلي من كل مقاطعة في البلاد إلى الرابطة البريطانية لزراعة القطن، وكذلك بعض عينات القطن من البذور الجديدة في نفس العام، وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك هو الحصول على جودة قطن عالية تدر عليها ارباحًا أكبر، لذا كانت تناقش مسألة ارسال خبير زراعي في مجال القطن إلى شمال نيجيريا، كما كان يحدث مع كل مستعمراتها في غرب أفريقيا الأخرى، والذي يجب

---

[1] Monsieur Georges، Fischer, Op, cit., PP. 207-210.

[٢] نجوى عبد النبي شحاته، الاستعمار البريطاني في نيجيريا ١٨٦١-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٢٩.

[٣] المرجع نفسه: ص ١٢٩.

أن يوجه السكان والمقاطعات المختلفة في نيجيريا إلى استخدام أجهزة الحلج والضغط في القطن، ومن ناحية أخري يقدم هذا الخبير تقريرًا لبريطانيا وادارتها عن مدي ملائمة التربة الزراعية في مختلف مناطق نيجيريا لزراعة القطن والسلالات الجديدة منه ومدي جدوي زراعة تلك السلالات الجديدة[١] أما فيما يخص الزراعة فكانت مزرعة اونيتشا من أكبر المزارع المزروعة في نيجيريا طبقًا لإحصائيات عام ١٩٠٤م، فقد بلغت مساحتها ٤٦٠ فداناً، وكان الجزء الأكبر من هذه المساحة مزروعاً بالبن، وبضعة أفدنة منها مخصصة لزراعة الكاكاو، وكان إجمالي النفقات على تلك المزرعة قد بلغ إجمالي نفقات تلك المزرعة منذ العام ١٩٠١م وحتى العام ١٩٠٤م حوالي ٣،٢٥٨ جنيه استرليني، وكانت إيراداتها لنفس الفترة سابقة الذكر هي حوالي ١٢٥٦ جنيه استرليني أي بخسارة في العمل والإنتاج يقدر بحوالي ١٩٩٨ جنيه استرليني، بخسارة سنوية تقدر بحوالي ٤٠٠ جنيه إسترليني[٢] وهنا بدأت الادارة البريطانية في إيقاف زراعة البن في تلك المزرعة، وقامت بتحويل إدارتها إلى إدارة الغابات البريطانية، وقامت بمحاولة تجربة زراعات أخري بها، وحاولت الادارة البريطانية ادخال زراعة القطن محل البن مع الفول السوداني أيضًا، على أساس أن يعوض الفول السوداني ما ينقص التربة من مادة نيتروجينية هامة لها، والتي تعاني التربة من النقص فيها، كما بدأت في اجراء تجارب زراعات اخري مثل الفاصوليا والشاي والقطن، ومن ثم تم تقسيم الأرض كالتالي، ١٢٨ فدانا يتم زراعتهم بالقطن، وبقية الارض المتبقية تقسم بين زراعة الفاصوليا والشاي، وقد انتاج القطن في تلك المزرعة الي ١١٤٣٢ قنطارًا من القطن، وتوفير حوالي ١٤٧٠٠ من بذور القطن، وكان كل ذلك بالاتفاق مع جمعية زراعة القطن

(1) Colonial Reports Annual: No. 409, Northern Nigeria: Report for 1902, Transport, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1903, P. 60.

(2) Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, agriculture, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1905, P. 22.

البريطانية، حيث أن نفقات زراعة القطن في المزرعة تتحمليها الجمعية[١] ومن ثم يتم في نهاية الامر شحن القطن إليها، من أجل تغطية النفقات، ومن ثم بعد نجاح التجربة قامت الإدارة البريطانية بزراعة القطن في مناطق أخري متعددة في البلاد، ولكن هناك بعض المناطق التي خسرت فيها زراعة القطن، وذلك بسبب بحث الأهالي عن التجارة التي تحقق أرباحًا بشكل أسرع مثل زيت النخيل، على أي حال فإن الإدارة البريطانية قد واجهت العديد من المشاكل في المسألة الزراعية في نيجيريا: أولها: تكلفة العمالة. ثانيها: ارتفاع تكاليف الزراعة في نيجيريا بشكل عام وأهمها القطن. لذا فإن الساحل الغربي لأفريقيا يعاني من إعاقة خطيرة في التنافس مع الساحل الشرقي في الزراعة، وعليه فإن نيجيريا كان عليها أن تستمر في إنتاج زيت النخيل الذي تحتكر تجارته في تلك الآونة، لذا حاولت الإدارة البريطانية إدخال أنواع أخري وجديدة من الزراعات في نيجيريا، وعلى رأسها القرنفل وزيت الخروع والقطن الأمريكي والأعشاب الأخرى، وإدخال زراعة نباتات وأشجار زات أهمية اقتصادية وجدوي مالية مربحة مثل زراعة الماهونجي الأفريقي والأمريكي والأرز وشجرة الساج الهندي والبلوط الأفريقية والاوروكو والتيروكاربس الهندي وأشجار كوبايبا، وجميع النباتات المنتجة للمطاط[٢] وفيما يخص الغابات، فقدت أظهرت نتائج فحص غابات الماهونجي في نيجيريا في القسم الغربي خلال العام ١٩٠٣م بضرورة رفع الحد الأدنى لحجم القطع في الغابات من تسعة أقدام إلى اثني عشر قدمًا، وهذا التغيير من أجل الحفاظ على نسبة متناسبة بين التدرجات العمرية المتعددة للأشجار، حيث أنا الغابات في الحقيقة كانت مفرطة النضج، وبهدف إدارة رأس المال اللازم لإنتاج الأخشاب في المستقبل، أصبح من الضروري تقييد الاستغلال الحالي للماهونجي من خلال زيادة الحد الأدنى لحجم القطع، مع ادخال زيادة في حجم التشجير في الماهونجي، وزيادة المساحة المنزرعة من تسعة أميال إلى مائة ميل

(1) Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, agriculture, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1905, PP. 22-23.

(2) Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, Ibid، PP. 22-23.

مربع، وبالتالي زاد كم الإنتاج وزاد الطلب عليه، حتى وصلت المنافسة ذروتها في العام ١٩٠٤م، وتوصلت الإدارة البريطانية إلى إبرام سبعة وعشرين عقد تأجير، وبالتالي تمت زراعة حوالي ٦٤ ألف شجرة صغيرة مزدهرة ليصل ارتفاع تلك الأشجار خلال ثلاث سنوات إلى ١٨ قدمًا على الأقل [١] بدأت الإدارة البريطانية في الاهتمام بالأشجار والشتلات، وفي العام ١٩٠٤م بدأت في زيادة المساحات المنزرعة بالأشجار، واستنبطت أنواع جديدة للزراعة، وتم إنشاء حوالي ٢١٤ مزرعة بإجمالي ٢٢٧،١٥٥ ألف شجرة صغيرة، وأهتمت بتجميع البذور من أجل زراعة المشاتل في المقاطعات المختلفة في البلاد مثل المقاطعات الشرقية وكروس ريفر وغيرها، وبدأت أشجار المطاط التي تم زراعتها تترعرع وتزدهر شيئًا فشيئًا، ووصلت غالبيتها إلى ارتفاع ٣٠ قدمًا وهناك من لم تزدهر بعض، نتيجة لسوء الزراعة والتروية في بعض المناطق [٢].

تم العثور على غابات ذات قيمة اقتصادية تحتوي على خشب الماهونجي على ضفاف نهر زيمفارا، وازدادت الكميات التي أصبحت تربي كشتلات من الماهونجي ويتم ارسالها إلى مزرعة لوكوجا، وفي نفس العام ١٩٠٥م، تم اعلان قانون الغابات، وهو الذي حظر قطع الاشجار ذات القيمة الاقتصادية العالية وعلى رأسها أشجار الماهونجي، وكذلك منع قطع الاشجار غير الناضجة، مع إعلان فرض التراخيص على قطع الأشجار، وذلك من أجل منع استخدام الأخشاب عالية الجودة كوقود للبواخر [٣] بدأت الإدارة البريطانية في العام ١٩٠٥م بزيادة اهتمامها بزراعة القطن وإنتاجه في نيجيريا، وكانت بريطانيا تري أن نيجيريا هي المكان الوحيد الذي يوفر أكبر إمكانية لتوفير كميات كبيرة من بالات القطن في مستعمراتها قاطبةً، وخصوصًا في الشمال النيجيري، وكانت بريطانيا تأمل أن ينتج شمال نيجيريا نحو

---

(1) Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, Op, Cit., PP. 23-24.

(2) Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, Op, Cit., P. 25.

(3) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Economic, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1907, P. 65.

سبعة ملايين بالة، أو ما يكفي لتلبية احتياجات بريطانيا العظمي بأكملها، مما يساعد بريطانيا العظمي في أن تخصص كميات متساوية من التي تلبي احتياجاتها للبلدان الأخرى المستهلكة للقطن. [١] على أن نقل القطن بتكلفة قليلة وتوزيعه في أكبر قدر ممكن من الأسواق التجارية، وقد تعهدت الشركة بعد أن عقد الاتفاق بالفعل بأن تصبح وكيل الشراء للجمعية البريطانية، وتقوم بتسليم بذور القطن إلى كافة المناطق التابعة للجمعية، وتتعهد الحكومة البريطانية بنقل القطن المحلوج إلى الساحل مجانًا، وفي أوقات الذروة تساعد الشركة في نقل القطن الخام إلى أماكن نقله، وقد وصل مقدار القطن المصدر في العام ١٩٠٥م إلى نحو ٨٧ طنًا من القطن الخام، أي ما يعادل ٢٦ طنًا من الوبر بقيمة ١٠٤١ جنيهًا استرلينيًا، وفي بداية عام ١٩٠٦م وتحديدًا شهر فبراير تم الانتهاء من إنشاء محلج البخار في لوكوجا، وكانت النتيجة أنه في ثلاثة أشهر فقط تم حلج ٢٦١ طنًا من القطن الخام و ٧٠ طنًا من الوبر، وتقدر قيمة ٢٦١ طنًا من القطن بحوالي ٢٨٠٠ جنيه استرليني وقد تم تصديرهم بالفعل، مما دفع الإدارة البريطانية إلى محاولة إنشاء محلج آخر في البلاد.[٢]

أما عن المطاط في العام ١٩٠٥م فقد شكل المطاط ما يقرب من ثلاثة أرباع القيمة الاجمالية للصادرات لهذا العام، وفي نفس العام تم اكتشاف سوء الشتلات المزروعة لإنتاج المطاط، بالإضافة إلى مخلفات اللحاء والأوساخ بكثرة دون الاهتمام بالتخلص منها بشكل سليم، وهو ما قد يعطي سمعة سيئة في السوق تجاه المطاط النيجيري، مما قد يعصب ازالته فيما بعد، ومن ثم فقد أصدرت عدة قوانين للحفاظ على المطاط، ولكن تطبيقها تم تأجيله إلى بداية عام ١٩٠٦م، بناء على رغبة المتجمع التجاري آنذاك خشية من تأثيرها على تجارة المطاط الحالية للعام ١٩٠٥م، مطالبين بتنفيذ القانون بعد الانتهاء من بيع مطاط عام ١٩٠٥م بالكامل.[٣]

---

(1) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Cotton, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1907, P. 65.

(2) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Cotton, Op, Cit., PP. 66-67.

(3) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Cotton, Op, Cit., PP. 67-68.

ثالثًا: السياسة المالية والاقتصادية:

في ٣ أكتوبر ١٩١٢م عين لوجارد حاكمًا عامًا للمحميتين الجنوبية والشمالية النيجيرية، ومن ثم بعدها قام بجولة واسعة النطاق للتعرف على مشاكل المحميتين، وبعد انتهائه من هذه الجولة، أكتشف أن ثمة أمور ومشاكل بهما في طريق اتحاد شطري نيجيريا. (١)

وكان لوجارد يرغب في توحيد شطري نيجيريا، للعديد من الأسباب:

- لاحظ أن محمية الشمال لا تستفيد من دخلها الذي تدفع معظمه في شكل ضرائب جمركية على تجارتها المارة بمحمية الجنوب ذات الموارد المالية الضخمة.
- رغم أن الخزانة البريطانية كانت تتحمل نحو ٣٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً لتغطية العجز في موارد الشمال.
- وكان ذلك يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي المقررة للمستعمرات. (٢) فقد كان لوجارد يري أنه في ظل الاتحاد بين شطري نيجيريا، يمكن الاستفادة من موارد الجنوب في تغطية هذا العجز، ورفع العبء عن كاهل عن ميزانية الخزانة البريطانية، ومن ناحية أخري يمكن الاستفادة من تلك الموارد في تمويل المشروعات التنموية وشبكة السكك الحديدية اللازمة للتجارة البريطانية في كافة أرجاء نيجيريا (٣).

وعلى الجانب الآخر كان يري لوجارد أن توحيد شطري نيجيريا، سوف يمكنه من تنفيذ نظام الحكم غير المباشر في جنوب نيجيريا، وهو ما يحقق آمال بريطانيا في هذا الشأن، ومن ناحية أخري تمكين السيطرة على الشطرين في آن واحد (٤).

---

(1) Margery Perham, Op, Cit., PP. 260-265.

(2) Ibid, PP. 385-391.

(٣) عثمان باري، جذور الحضارة الاسلامية في الغرب الإفريقي، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ص ٦٩-٧١.

(4) Margery Perham, Op, Cit., PP. 511-514.

كان لوجارد يري بضرورة إنشاء خطوط السكك الحديدة وهي اللازمة لعملية التجارة البريطانية في كل أرجاء نيجيريا، ولكن في البداية رفضت بريطانيا مقترحات لوجارد فغادرة نيجيريا، ولم يعود إليها إلا بعد أربعة أعوام بعدما غيرت السلطات البريطانية موقفها من أراء لوجارد في نيجيريا [١] تم إدماج شطري نيجيريا في وحدة سياسية جديدة في الأول من يناير ١٩١٤م، تحت مسمي مستعمرة ومحمية نيجيريا وعاصمتها لاجوس، وتضم المحمية جميع المديريات الشمالية والجنوبية، وكان عددها ٢٢ مديرية، والمستعمرة قد اقتصرت على مستعمرة لاجوس بحدودها السابقة [٢].

قامت الحكومة البريطانية بتعيين لوجارد أول حاكم عام بريطاني في نيجيريا، ووضعت في يديه جميع السلطات اللازمة التي تساعده في تنفيذ سياستها في البلاد، وتحديد التوجهات والسياسة المالية والنقدية في البلاد، مراعيًا فيها المصالح البريطانية بشكل رئيسي، وتنشيط التجارة البريطانية بشكل أوسع، وتحقيق العوائد المالية المتوقعة من خلال تلك السياسة المتبعة، على أن يساعده في الحكم مجلس تنفيذي عرف باسم مجلس نيجيريا، وكان هذا المجلس مكوناً من ثلاثين عضوًا من البريطانيين الذين يمثلون المصالح المختلفة، بالإضافة إلى ستة أعضاء من المواطنين، كما يعاونه في الحكم مجلس تشريعي صغير قاصر على المستعمرة، ومكونًا من أحد عشر عضوًا، بالتعيين منهم اثنان فقط من المواطنين[٣].

---

[١] عبد الكريم قرين، الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢-١٩٦٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة ابو القاسم سعدالله، جامعة الجزائر، ٢٠١٩م، ص ١٨٦؛ وانظر ايضاً،

Margery Perham, Op, Cit., PP. 260-263.

[2] Alan Burns, History of Nigeria, Allen and Unwin, London, 1972, PP. 213-215.

[3] Alan Burns, Op, Cit., PP> 214-215.

منذ المرحلة الأولي من للاحتلال البريطاني لنيجيريا، عملت الإدارة البريطانية على مد خطوط السكك الحديدية، لربط نيجيريا الشمالية بالبحر، ففي العام ١٩٢٦م، أصبح هناك خطين للسكك الحديدية في الشمال، أحدها يبدأ من لاجوس، والآخر يبدأ من ميناء هاركوت (Harkot) الذي يعتبر الميناء الرئيسي في الشرق (١).

وفرت الادارة البريطانية في نيجيريا وسائل نقل بدائية رخيصة من أجل توصيل شحنات القطن إلى الممر المائي للنيجر بأقل تكلفة ممكنة، وقد توقعت الإدارة البريطانية تطورًا هامًا وكبيرًا لهذه التجارة والصناعة، لذا كان من رأيها أن تستغني بريطانيا العظمي عن فكرة إنشاء خطوط سكك حديدية في نيجيريا، واستبدالها بالترام السطحي الأولي، وذلك لعدة أسباب:

- إن إنشاء خطوط السكك الحديدية مكلف للغاية.
- إنشاء خطوط سكك حديدية يحتاج إلى وقت طويل ربما امتد لأعوام عديدة.
- الترام السطحي الأولي أرخص ثمناً في النقل وفي التكلفة وفي الإنشاء (٢).

وأخيراً كل هذه الأسباب توحي إلي الاعتماد على الترام السطحي ولا ننسي إنشاء خطوط السكك الحديدية يجعل تكلفة النقل أعلي وبالتالي إفشال تلك الصناعة والتجارة عند ولادتها وفي وقت مبكر، ومن الممكن استخدام الترام السطحي حتى يتم الانتهاء من خطوط السكك الحديدة المزمع إنشائها، ومن ثم بعد ذلك يتم استخدامها كخطوط ثانوية وخطوط أخري للتغذية بفتح خطوط ومناطق جديدة، وقد اقترحت الإدارة البريطانية في نيجيريا على المملكة المتحدة أن تقوم بالاتفاق مع شركة النيجر التي تنتشر وكالاتها الشرائية في كافة الممرات المائية للمحمية وجمعية القطن(٣).

---

(١) وردة دغيش، المرجع السابق، ص ٥٠.

(2) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Cotton, Op, Cit., P. 66.

(3) Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Cotton, Op, Cit., P. 66.

قررت الإدارة البريطانية إنشاء ميزانيات محلية، بعد أن تقرر فرض بعض الضرائب المباشرة على دخول الأهالي من جانب، وصرف مرتبات للحكام المحليين من جانب آخر، وكانت قيمة الضرائب ومسألة تقديرها متروكة للموظفين البريطانيين، على أن تقوم السلطات المحلية بجمعها، وكانت تلك السلطات المحلية تقدم تقديراتها للميزانية إلى المقيم البريطاني، والذي بدوره كان يرسلها إلى نائب الحاكم، وهو يرفعها إلى الحاكم العام في لاجوس [١].

ومن أجل النفقات المالية المنفقة من قبل السلطات البريطانية في نيجيريا، بالإضافة على رغبتها في تشييد وصيانة الطرق والمواصلات والاشغال العامة الأخرى، قامت السلطات البريطانية بحث السكان على دفع مساهمات مالية، وتوفير الأيدي العاملة اللازمة لذلك، ومن ناحية أخري قامت بتجنيد العديد من المواطنين بشكل جبري في أعمال الحفر والبناء والتشييد، وبناء السكك الحديدية والطرق والرصف وغيرها من الأعمال الأخرى [٢].

لم تكن سلطات الاحتلال البريطاني في نيجريا تعطي للعاملين في البناء والتشييد والطرق وغيرها من أعمال السخرة والبناء أموالًا كافية، وكلها كانت تبتع سياسة مالية مفادها توفير المال على الخزانة البريطانية، ومن ناحية أخري الاستفادة قدر المستطاع من المواطنين مجاناً، مع دفع أجور زهيدة للغاية كلما اضطرت إلى ذلك [٣].

رابعًا: النقود والبنوك:

كانت المعاملات التجارية في أوائل القرن العشرين في نيجيريا تتم بعدة وسائل مختلفة مثل نظام المقايضة أو نظام العملات السلعية مثل النحاس والزجاج، أو العملات الأفريقية التقليدية ذات القيمة الشرائية مثل القواقع أو العملات الفضية

(1) George Padmore, Africa Britain third Empire, London,1 949, PP. 111-118.
(2) Korinna Schönhärl, Gisela Hürlimann, Dorothea Rohde, Histories of Tax Evasion, Avoidance and Resistance, Taylor، Francis, 2022, P. 135.
(3) Ibid, PP. 136-140.

البريطانية التي يتم تداولها في غرب أفريقيا منذ العام ١٨٧٢م. [١] ومنذ أن تولي لوجارد الحكم في نيجيريا، كان يرغب في إحلال العملة الفضية محل العملات الأفريقي التقليدية، وأعتقد أن هذا الإجراء في نيجيريا أسهل من هذا الإجراء في أوغندا، نظرًا لارتفاع قيمة نقل العملات الفضية إليها [٢].

فقد كان يري أنه في توحيد العملة والدفع سيؤدي إلى:

- تحاشي الكثير من المشاكل الناجمة عن تعددها.
- بالإضافة إلى سرعة إنجاز المعاملات التجارية والشرائية.
- تحقيق أكبر قدر من المكاسب لبريطانيا.
- الإقبال الكبير على العملة الفضية البريطانية [٣].

أنشأت السلطات البريطانية في العام ١٩٢٠م هيئة تختص بإصدار عملة خاصة بمنطقة غرب أفريقيا، وفي نفس العام تم إصدار عملة جديدة مكونة من معادن مختلطة، بحيث كانت قيمتها الحقيقية في العام ١٩٤٢م تساوي ١% فقط من قيمتها الأسمية، وفي هذه الحالة فإن الخزانة البريطانية هي المستفيد الأول من هذا الفرق المالي في قيمة العملة [٤].

---

(1) Pierre Vilar, A History of Gold and Money, 1450 to 1920, Verso, 1991, PP. 50-64.

وانظر ايضاً،

سعد الجادر، الفضة وتقنيات الصياغة الإسلامية، س.م الجادر، ١٩٩٣م، ص ص ١١٥-١٢٢.

(2) Pierre Vilar, Op, cit., PP. 60-65.

وانظر ايضاً، عبدالكريم قرين، المرجع السابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(3) P. A. Bower; A. J. Brown, C. Leubuscher. J. Mars, Alan Pim, Mining, commerce and finance in Nigeria, Faher and Faber, London, 1947, PP. 176-180.

(4) P. A. Bower; A. J. Brown, C. Leubuscher. J. Mars, Alan Pim, Op, Cit., PP. 178.

وهنا بدأت البنوك البريطانية في إنشاء فروع لها في نيجيريا، ويتضح هنا أن سلطات الاحتلال رغبت في زيادة مكاسبها التي كانت تحققها في نيجيريا، لتملئ الخزانة البريطانية بالأموال النيجيرية بشكل خاص والأفريقية بشكل عام، وهو ما يعد مزيدًا لاستنزاف ثروات وأموال البلاد الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البريطانية (١)

وعند دخول البنك الاستعماري في غرب أفريقيا عام ١٩١٦م والذى أنهى الاحتكار الذى تمتع به بنك غرب أفريقيا منذ عام ١٩١٢ حتى أصبح هناك نوع من الاندماج وقد تم خفض سعر الفائدة على الودائع للحد الأقصى لمده خمس سنوات إلى ٤%سنويا في كل الفروع التي تم إنشائها ،كما أنه تم الاتفاق في عام ١٩٢٧م على تحديد سعر الفائدة والحسابات الجارية والودائع ومعدلات الحد الأدنى وقد وصل التعاون إلى مستوي جيد ولكنه غير شامل إلا أنه كان موفق في الخدمات المقدمة من المصارف، بدأت إنشاء المصارف الوطنية في نيجيريا بشكل أكبر بعد عام ١٩٣١م، ففي نفس هذا العام تم إنشاء المصرف التجاري النيجيري وقد تم افتتاح فرع لبنكين في نيجيريا الأول بريطاني ١٩٤٨م والأخر فرنسي ١٩٥٩م ولكنهما قد وجد منافسة صعبة مع البنك الوطني النيجيري (٢) ولكنه لم يعمر طويلاً من جراء المصاعب والمشاكل ، وذلك بسبب سوء إدارته وعجزه عن الصمود أمام المصارف الأخرى وأغلق في العام ١٩٣٦م، وفي العام ١٩٣٣م أنشأ في نيجيريا المصرف الوطني النيجيري، وقد تمكن من الحصول على اعتراف رسمي به في الفترة ١٩٤٧-١٩٥١م بحيث أصبح المصرف الرئيسي لكثير من الهيئات والشركات الحكومية في نيجيريا، ومن بينها شركة أفريقيا المتحدة، وفي العام ١٩٤٨م، أنشأ الزعيم الوطني

(1) T. Ademola Oyejide, Afolabi Soyode, Commercial Banking in Nigeria: Evolution, Regulation, Structure, and Performance, Department of Economics, University of Ibadan, 1986, PP. 1-16, 55-64.

(٢) جاريث أستون وشبايك أوجو شوكو: – التواطؤ والمنافسة في الاقتصاديات الاستعمارية: البنوك في غرب افريقيا ،١٩١٦-١٩٦٠، مجله تاريخ الاعمال، العدد٨١، ربيع ٢٠٠٧، ترجمه د. احمد عبد الدايم حسين.

نمدي ازيكيوي (Mandy Azikiwe) مصرفًا أطلق عليه المصرف القاري الأفريقي، وفي العام ١٩٥٣م أصبح مجموع المصارف الوطنية في نيجيريا حوالي ثمانية عشر مصرفًا، وفي العام ١٩٥٩م، تم افتتاح البنك المركزي في لاجوس، وحينها قام البنك المركزي بإصدار فئات مختلفة من العملات الوطنية الورقية والمعدنية، وكان مرسومًا على عملاته نهر النيجر [١].

خامسًا: الضرائب:

لم تكن الضرائب بمفهومها المباشر معروفًا في المجتمع النيجيري قبل دخول الاحتلال البريطاني إليها، فكانت هناك الأنظمة الاسلامية، وغيرها من الأنظمة الأخرى، والتي كانت تطبق نظام العشر، ولم يكن معروفًا لهم نظام الضريبة الموحدة إلا مع مجيء الإحتلال البريطاني [٢] كان لوجارد الحاكم العام الأول للإدارة الإحتلال الإحتلال البريطاني في نيجيريا، هو أول من مهد الطريق للضرائب المباشرة في نيجيريا، وذلك من خلال إطفاء الشرعية عليها، وتقديمها لدولته كفائض من تلك المستعمرات، وهو ما أعدها هدية قيمة قدمها لبلاده، وقد أشاد لوجارد بنظام الضرائب الذي قام بفرضه في المستعمرات البريطانية، على اعتباره أحد المقومات الحقيقية لتوسيع النطاف البريطاني الحضاري في المناطق غير المتحضرة، واعتبر ان فرض تلك الضرائب كان بسبب [٣].

---

(1) Wale Ademoyega, The Federation of Nigeria: From Earliest Times to Independence, Harrap, 1962, PP. 172-175.

(٢) صبح علي قنصوه، الدين والسياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ص ١٥-٢٥؛ وانظر ايضاً، عبد الرحمن عبدالله، حيازة الأرض في نيجيريا في القرن التاسع عشر: دراسة مقارنة بين النظم الحيازية الوثنية والاسلامية والأوروبية، دار العلوم، ١٩٨٤م، ص ص ٨٧-٩٠.

(3) Korinna Schönhärl, Gisela Hürlimann, Dorothea Rohde, Op, Cit., P. 139

- اعتباره حق وسلطة سيادية في الأراضي المستعمرة.
- الدور المركزي للضرائب في تنشيط تطور مناطق الاحتلال البريطاني.
- إضفاء الشكل القانوني على تلك الضرائب باعتبارها وسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للرعايا المستعمرين.
- النظام الضريبي هو من سيأخذ المستعمرات البريطانية إلى طريق التقدم الحضاري.
- اعتبار الضريبة واجب أخلاقي على الشعب.
- الضرائب هي سبب تطور الاقتصاد من خلال التشجيع على استخدام العملة وتوفير الإيرادات التي تمكن المستعمرة من القيام بأعمال البناء والتشييد [١].

وبعد الاحتلال البريطاني لنيجيريا، فقد الأهالي الثقة في الزعماء الوطنيين، مما دفعهم إلى عدم دفع التزاماتهم المالية نحوهم، لذا أصدر لوجارد تعليماته في عام ١٩٠٤م، بفرض الضرائب على الاقليم الشمالي، واعتبرها تعبيرًا عن السيادة البريطانية، ومن ناحية أخري دافعًا للاصطلاح والتنمية الاقتصادية في البلاد [٢]احتج النيجيريون على نظام الضرائب الذي فرض عليهم من قبل السلطات البريطانية [٣] وخصوصاً انهم عبروا عن أنهم لا يستفيدون منها، قام لوجارد بالنظر في مسألة الضرائب الجديدة، ومحاولة ادخال أنواع جديدة منها في البلاد، وفي العام ١٩١١م تم إنشاء سندات الخزينة الوطنية في الشمال، ثم عممت في جميع أنحاء نيجيريا في بحلول العام ١٩١٤م، كما أصدر لوجارد أوامره بإعادة صياغة قوانين الضرائب في نيجيريا، ومن ثم تم فرض ضريبة جديدة على الجنوب في نيجيريا، وهي ضريبة المياه، والتي قامت بجمعها النساء كجزء من واجباتهم المنزلية

---

(1) Korinna Schönhärl, Gisela Hürlimann, Dorothea Rohde, Op, Cit., PP. 139-140.

(2) Margery Perham, Op, Cit., PP. 228-230.

(3) Korinna Schönhärl, Gisela Hürlimann, Dorothea Rohde, Op, Cit., PP. 127-130.

والمستخدمة بشكل كبير في البيوت والمنازل وبشكل مستمر[١] بدأ تطبيق نظام الضرائب المباشرة في الجنوب الشرقي لنيجيريا، أما الاقليم الشمالي فقد تم فرض الضريبة عليه عن طريق الإدارة المحلية، وكان يتولى الموظفين البريطانيين إدارتها لفترة ممتدة من ١٩١٤م إلى ١٩١٨م، بعد أن كانت من قبل مسئولية إدارة اقليم الجنوب [٢].

بدأت سلطات الاحتلال في تعديل الحد الأدنى الخاضع للضريبة إلى ١٠٠ جنيه إسترليني، وقد تم تقسيم الضرائب إلى:

- ضرائب ثابتة، لا تتغير قيمتها.
- ضرائب متدرجة، بمعني أنها قد ترتفع بزيادة الشيء المفروض عليه الضريبة [٣].

ومن ثم فرضت سلطات الاحتلال في نيجيريا ضريبة على الدخول، وكان مفادها أن من دخلهم ٤٠ جنيهًا فأكثر فعليه دفع ضريبة الدخل، وبقية السكان كان مفروضًا عليهم خمس شلنات للرجال وحوالي شلنين للنساء، وكانت الضرائب تجمع من قبل رؤساء القري، ومن ثم ترفع الي المقيم، وكل لكل منهم نسبة من هذه الضرائب [٤].

يتضح هنا أن نظام النسبة في الضريبة أدي إلى زيادة الفساد وضغط الزعماء والمسئولين عن الضرائب على السكان من أجل دفع الضرائب، ومحاكمة الهاربين منها، ومحاولة جمع أكبر قدر ممكن من الضرائب من أجل الحصول على

---

(1) Toyin Falola, Ann Genova, Matthew M. Heaton, Historical Dictionary of Nigeria, Rowman, Littlefield, 2018, P. 378.

(2) John wheare, the, Nigérian législative council-studies in colonial législatures edited by margery perham, volume, Iv, faber and faber, London, 1963, PP. 22-25.

(3) Toyin Falola, Ann Genova, Matthew M. Heaton, Op, Cit., P. 378.

, Toyin Falola, Matthew M. Heaton, A History of Nigeria, Cambridge University Press, 2008, P. 132.

(4) Toyin Falola, Ann Genova, Matthew M. Heaton, Op, Cit., P. 378.

نسبته المالية منها فرضت سلطات الاحتلال في العام ١٩٢٨م ضرائب على المنطقة الشرقية من نيجيريا، ولكن الأمور لم تكن سهلة، فقد اعترض الرجال والنساء على تلك الضرائب المفروضة عليهم، وقد حدثت احتجاجات واعمال شغب ضد الاحتلال البريطاني بسببها، من قبل الرجال والنساء معًا [١] كانت تلك الضرائب مستدامة بشكل أدي إلى حدوث الممارسات الفاسدة، مع زيادة الطلب الحكومي عليها، أدي إلى إثارة غضب الأهالي، وخصوصًا مسألة العمل القصري، بالإضافة إلى ازدياد فرض الضريبة بشكل كبير كل فترة من الزمن [٢] أدي فرض نظام الضرائب بصفة عامة في مختلف أجزاء نيجيريا، إلى اتجاه الكثيرين نحو إنتاج المحاصيل النقدية أو الاشتغال في أحدي الجهات الحكومية، وذلك من أجل سداد الضريبة المقررة عليهم، كما أدي هذا النظام إلى خلق روح الانتماء لدي السكان، مما أدي إلى نمو الوعي الوطني وظهور الحركة الوطنية في نيجيريا [٣].

ومن ناحية أخري أدي توغل رأس المال الأجنبي في نيجيريا، إلى ضعف الرأسمال الوطني، وذلك لعدم قدرته على مواكبته، إذا أن محاولات النمو لرأس المال الوطني كانت دائمًا تقف أمامها العديد من المعوقات من قبل الشركات البريطانية التي كانت تحتفظ بنظام الاحتكار في معظم مجالات النشاط الاقتصادي [٤].

---

(1) Korinna Schönhärl, Gisela Hürlimann, Dorothea Rohde, Op, Cit., PP. 128-135.

(2) Ibid, P. 138.

(3) James Smoot Coleman, James Samuel Coleman, Nigeria: Background to Nationalism
University of California Press, 1958, PP. 80-83.

[٤] عبد الكريم قرين، المرجع السابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣؛ وانظر ايضاً، كوامي نكروما، الاستعمار الجديد اخر مراحل الامبريالية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص ١٣٤-١٥٢.

فلم تهتم الإدارة البريطانية بالاقتصاد النيجيري إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها ويغطي نفقاتها الإدارية في البلاد، بالإضافة إلى أن الشركات الاجنبية كانت تلقي عوناً كبيرًا من الموظفين البريطانيين، الذين كانوا يتمتعون بالسيطرة على الجهاز الاداري الحكومي بأكمله، إلى جانب أن تلك الشركات الأجنبية كانت تعمل بحرية في البلاد، دون أن تخضع لأي تنظيم أو رقابة، حتى قيام الحرب العالمية الثانية على الرغم من إنشاء الإدارة البريطانية لإدارة الرقابة في غرب أفريقيا في العام ١٩٣٩م، إلا أن الشركات الاجنبية ظلت محتكرة للصادرات الواردات في البلاد، فرضت السلطات البريطانية أيام الحرب سيطرتها بشكل أكبر على المنتجات التموينية المنتجة من قبل الفلاح النيجيري، دون أي زيادة في أسعارها، فكانت النتيجة الحتمية وهي هبوط دخل الفلاح، ومع نهاية الحرب هبطت القدرة الشرائية البريطانية عما قبل الحرب، وفيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى استقلال البلاد في العام ١٩٦١م، لم تتبع بريطانيا مع المواطنين سوي سياسة قاسية، لا تراعي فيها إلا مصالحها الاقتصادية [١] .

[١] عبد الكريم قرين، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

الـــخاتمـــــــــة:

في ضوء ما تقدم استطاع الباحث التوصل إلى النتائج الآتية:

إن نظام بريطانيا في حكم مستعمراتها كان يتسم بالتغيير، ولم يأخذ طابعًا ثابتًا، وذلك لأن النظام الثابت لا يتمكن في الغالب من النجاح والاستمرار، وهذا هو ما استقر في عقيدة الحكومة البريطانية، وقامت بتنفيذه، وكانت بريطانيا تتبع نظام الحكم غير المباشر في حكم مستعمراتها.

كانت الأراضي في نيجيريا مملوكة للقبائل بحكم التكوين القبلي، ولم يكن يسُمح لأي فرد من غير أبناء القبيلة باستخدام أرضها في الرعي والزراعة، دون الحصول على إذن خاص من زعيم القبيلة، أسهمت بريطانيا في تحسين زراعه القطن وجلبت عينات جديده من بريطانيا لزراعتها في المستعمرة وعملت الدراسات اللازمة لمعرفة نوعيه التربة التي تلائم زراعه القطن الجديد، كما إنها قامت بزراعه أنواع أخرى من المحاصيل مثل الكاكاو والفاصوليا والشاي بدلا من البن الذي كان يحقق خسائر اقتصاديه كبيرة، كما أنشئت قانون الغابات الذي يمنع قطع الأشجار ذات القيمة الاقتصادية العالية.

عملت بريطانيا على تطوير شبكات النقل لتسهيل الحركة ورفع الاقتصاد، لذا أنشأت شبكه السكك الحديدية وهي لازمه لعمليه التجارة في كل أرجاء نيجيريا، ولما كانت تكاليف انشاء السكك الحديدية مرتفعة قررت الإدارة البريطانية إنشاء ميزانيه محليه لجمع التكاليف حيث فرضت الضرائب المباشرة على الأهالي، كما إنها قامت بتشيد الطرق والمواصلات والاشغال العامة، حيث قامت بريطانيا بحث السكان على دفع مساهمات ماليه، كما قامت بتجنيد المواطنين بشكل إجباري لهذه الاعمال.

عملت بريطانيا على تطوير نظام المعاملة التجاري في نيجيريا والذي كان يعتمد على نظام المقايضة او بعض العملات الأفريقية التقليدية، وبناء على ذلك قامت بريطانيا بصك عملات فضية جديدة، كذلك قامت بريطانيا بأنشاء هيئه تختص بإصدار عمله خاصه بغرب افريقيا، كما أنشئت المصارف النيجيرية التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

الوثائق البريطانية:

1. Coast, Nov. 1884, About 97 Miles to an Inch. Outline Map with MS

Additions, Prepared for the West African Conference, Berlin 1884-1885.

2 .Colonial Reports Annual: No. 409, Northern Nigeria: Report for 1902, Transport, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1903.

3. Colonial Reports Annual: No. 459, Southern Nigeria: Report for 1904, agriculture, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1905.

4 .Colonial Reports Annual: No. 516, Northern Nigeria: Report for 1905-1906, Economic, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1907.

الوثائق النيجيرية

1.Federal Ministry of Information, Speech by His Excellency Dr. Nnamdi Azikiwe, President and Commander-in-Chief of the Federal Republic of Nigeria, to the Senate and the House of Representatives of Nigeria on the 12th of March, 1964, Federal Ministry of Information,

Nigeria, 1963.

2.Nnamdi Azikiwe, Zik, A Selection from the Speeches of Nnamdi Azikiwe, Governor General of the Federation of Nigeria, Formerly President of the Nigerian State, Formerly Premier of the Eastern Region of Nigeria, CUP Archive, 1961.

ثانيًا: المراجع العربية والمعربة:

١- إحسان حقي، أفريقيا الحربة بلاد الأمل والرخاء، منشورات المكتبة التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٦٢م.
٢- أحمد طاهر، أفريقيا فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣- سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا التائه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
٤- سعد الجادر، الفضة وتقنيات الصياغة الإسلامية، س. م الجادر، ١٩٩٣م.
٥- شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ شمال وغرب أفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
٦- شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٩٨م.
٧- عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وأسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٩م.
٨- عبد الرحمن عبد الله، حيازة الأرض في نيجيريا في القرن التاسع عشر: دراسة مقارنة بين النظم الحيازية الوثنية والإسلامية والأوروبية، دار العلوم، ١٩٨٤م.
٩- عثمان باري، جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م
١٠- عمر سالم عمر بابكور: الإسلام والتحدي التنصيري في شرق إفريقيا ١٨٤٤-١٩٥٠، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧م.
١١- فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، دار المعارف، القاهرة، ١٦٩١م.
١٢- كوامي نكروما، الاستعمار الجديد أخر مراحل الامبريالية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.
١٣- محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١م.

ثالثًا: المراجع الاجنبية:

1. Alan Burns, History of Nigeria, Allen and Unwin, London, 1972
2. Arthur Norton Cook, British Enterprise in Nigeria, Routledge, 2019.
3. Cecil Rex Niven, How Nigeria Is Governed, Literary Licensing, LLC, 2013.
4. Chima J. Korieh, Nigeria and World War II: Colonialism, Empire, and Global Conflict, Cambridge University Press, 2020.
5. George Padmore, Africa Britain third Empire, London,1 949
6. Hugh Edward Egerton, The Origin and Growth of the English Colonies and of Their System of Government, Clarendon Press, 1903.
7. James Smoot Coleman, James Samuel Coleman, Nigeria: Background to Nationalism, University of California Press, 1958.
8. John D. Hargreaves, France and west Africa: an anthology of historical documents, Macmillan, St Martin's Press, London, 1969
9. John wheare, the, Nigerian legislative council-studies in colonial législatures edited by Margery Perham, volume, Iv, faber and faber, London, 1963.
10. Jonathan Derrick, Africa, Empire and Fleet Street: Albert Cartwright and West Africa Magazine, Oxford University Press, 2018.
11. Joseph Ephraim Casely Hayford, The Truth about the West African Land Question, Psychology Press, 1971.
12. Korinna Schönhärl, Gisela Hurlimann, Dorothea Rohde, Histories of Tax Evasion, Avoidance and Resistance, Taylor, Francis, 2022
13. Margery Perham, The Diaries of Lord Lugard, Vol. 2, Faber and Faber, London, 1959.

14. P. A. Bower; A. J. Brown, C. Leubuscher. J. Mars, Alan Pim, Mining, commerce and finance in Nigeria, Faher and Faber, London, 1947
15. e Vilar, A History of Gold and Money, 1450 to 1920, Verso, 1991.
16. T. Ademola Oyejide, Afolabi Soy ode, Commercial Banking in Nigeria: Evolution, Regulation, Structure, and Performance, Department of Economics, University of Ibadan, 1986.
17. Toyin Falola, Ann Genova, Matthew M. Heaton, Historical Dictionary of Nigeria, Rowman, Littlefield, 2018.
18. Toyin Falola, Matthew M. Heaton, A History of Nigeria, Cambridge University Press, 2008.

رابعًا: الرسائل العلمية:

١- أحمد صقر سيد نجم، الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩١٤-١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.

٢- آمنة سعدون عباس البوناشي، التطورات الداخلية في نيجيريا ١٩٧٩-١٩٩٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، بغداد، ٢٠١٧م.

٣- سعد حمد جمعة القطعاني، حركة التحرر في نيجيريا ضد الاستعمار البريطاني ١٩١٤-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، ٢٠١٣م.

٤- عبد الكريم قرين، الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢-١٩٦٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة ابو القاسم سعدالله، جامعة الجزائر، ٢٠١٩م.

٥- نجوى عبد النبي شحاته، الاستعمار البريطاني في نيجيريا ١٨٦١-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

٦- وردة دغيش، المقاومة الوطنية في مواجهة الاستعمار البريطاني في نيجيريا ١٨٦-١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمه، جامعة بسكرة، ٢٠١٥م.

خامسًا: المجلات العلمية:

١- جاريث أستون وشبايك أوجو شوكو: - التواطؤ والمنافسة في الاقتصاديات الاستعمارية: البنوك في غرب افريقيا ،١٩١٦-١٩٦٠، مجله تاريخ الاعمال، العدد٨١، ربيع ٢٠٠٧، ترجمه د. احمد عبد الدايم حسين.

٢- صبح علي قنصوه، الدين والسياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣- صبري سلامة: أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللغة والثقافة في أفريقيا ١٣-١٤ فبراير، ٢٠٠٨م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

٤- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، نظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الثاني عشر، ١٩٩١م.

٥- **سادسًا: شبكة الانترنت الدولية:**

1. https://www.independentarabia.com/node